

اختيارات ابن عرفة في الوقف والابتداء من خلال تفسيره
جمعاً ودراسة

د. خلود بنت عبد العزيز المشعل

استاذ مشارك بكلية التربية - قسم الدراسات القرآنية

جامعة الملك سعود

Ibn Arafa's choices in the endowment and the beginning
through his interpretation (collection and study)
KHOLOUD ABDULAZIZ ABDUALLAH ALMESHAAAL
Associate Professor, faculty of Education - Department of
Quranic Studies -King Saud University

kalmeshaal@ksu.edu.sa

يتناول هذا البحث اختيارات ابن عرفة في الوقف والابتداء من خلال تفسيره. وتكون من: مقدمة، وقسمين، وخاتمة، شملت المقدمة أهمية الموضوع، وخطة البحث، وشمل القسم الأول: التعريف بالإمام ابن عرفة، وبتفسيره. وشمل القسم الثاني: اختيارات ابن عرفة في الوقف والابتداء. وكان من نتائج البحث: اختار ابن عرفة في تفسيره (٨) مواضع للوقف، ومنع الوقف على (٤) مواضع، وافق فيها أئمة الوقف عدا موضع واحد في سورة الحج. الكلمات المفتاحية: ابن عرفة، الوقف والابتداء، اختيارات، تفسير ابن عرفة، رواية الأبي.

Abstract This research deals with the choices of Ibn Arafa in the endowment and the beginning through his interpretation. It consisted of: an introduction, two sections, and a conclusion. The introduction included the importance of the topic and the research plan. The first section included: introducing Imam IbArafa and his interpretation. The second section included: Ibn Arafa's choices in endowment and initiation. The results of the research were: Ibn Arafa chose in his interpretation (8) places for endowment, and prohibited endowment on (4) places, in which the imams of the endowment agreed, except place. **key words:** Ibn Arafa, the endowment and the beginning, choices, the interpretation of Ibn Arafa, the narration of Al-Abi.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإن جهود علمائنا السابقين ومؤلفاتهم في خدمة كتاب الله عز وجل لا تخفى؛ فقد بذلوا جهوداً عظيمة، كان من أبرزها العناية بالوقف والابتداء؛ حيث احتفى به العلماء في مصنفاتهم، فجاء هذا البحث ليلقي الضوء على اختيارات الإمام ابن عرفة في الوقف والابتداء، من خلال تفسيره.

أهمية الموضوع، وسبب اختياره:

١. المكانة العلمية للإمام ابن عرفة.
٢. إبراز جهود العلماء -رحمهم الله- في خدمة كتاب الله -تعالى- والوفاء بحقهم، والاعتراف بفضلهم.
٣. أهمية علم الوقف والابتداء خاصة؛ لتعلقه بالقرآن الكريم.

أهداف البحث:

١. جمع اختيارات الإمام ابن عرفة في الوقف والابتداء.
٢. إلقاء الضوء على اختيارات الإمام ابن عرفة في الوقف والابتداء.
٣. المساهمة في خدمة علم الوقف والابتداء.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع على فهارس الرسائل العلمية من خلال مراكز البحث العلمي، وسؤال أهل الخبرة والاختصاص، لم أقف على من عرض لاختيارات ابن عرفة في الوقف والابتداء من خلال تفسيره بدراسة مستقلة، وما وُجد من دراسات كان متعلقاً بتفسيره ومذهبه العقدي والفقهية دون التركيز على جمع ودراسة اختياراته في الوقف والابتداء خاصة، ومن هذه الدراسات:

أ. الرسائل الجامعية:

١. آراء ابن عرفة المالكي الأصولية من خلال تفسيره: جمعاً ودراسة، رسالة ماجستير للباحثة: عائشة بنت عبد الله بن ناصر السعوي، جامعة القصيم، ٢٠١٤م.
٢. تفسير ابن عرفة برواية البسيلي، دراسة وتحقيق لسورة الأعراف، رسالة الماجستير في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر. ١٤٢٦-١٤٢٧هـ، الباحثة: العالية شعراوي.
٣. التفسير بين البيضاوي وابن عرفة، رسالة دكتوراه في المعهد العالي لأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس ١٤١٥هـ، للباحث: سعيد سالم سعيد فاندي.
٤. الاعتراضات اللغوية في تفسير ابن عرفة ٨٠٣هـ. رسالة دكتوراه في الدراسات اللغوية بقسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية، عمان -الأردن، ٢٠١٥م، للباحث: خليل إبراهيم القيسي.
٥. دراسة وتحقيق "تفسير ابن عرفة للربع الثاني من القرآن الكريم برواية تلميذه الأبي" المجلد الأول، رسالة دكتوراه بالمعهد العالي للشريعة،

٦. تفسير النصف الثاني من القرآن الكريم للإمام ابن عرفة برواية الأبي، رسالة دكتوراه بالمعهد العالي لأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس، ١٩٩٦-١٩٩٧م، للباحث: هشام الزار.

٧. اختيارات الإمام ابن عرفة في تفسيره من بداية الجزء الأول إلى نهاية الجزء الثالث (دراسة تحليلية وصفية)، رسالة ماجستير بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠١٧م، للباحث: رياض محمد ناجي سعيد.

٨. اختيارات الإمام ابن عرفة في تفسيره من بداية الجزء الثامن والعشرين إلى نهاية الجزء الثلاثين (دراسة تحليلية وصفية)، رسالة ماجستير بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠١٧م، للباحثة: فائزة حسين يحيى الشامي.

ب. الأبحاث والمقالات:

١. ابن عرفة الورغمي التونسي: دراسة في سيرته وعلومه الشرعية. للباحثة: أحلام صالح وهب، بحث منشور في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية بجامعة الموصل/العراق، المجلد ٦، العدد ٤ (٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧)، ص ١٧٠-١٨٢، ١٣ص، تاريخ النشر: ٢٠١٧م.

٢. منهج التفقه عند ابن عرفة الورغمي وأثره في الفقه المالكي ٧١٦ - ٨٠٣ هـ. حافظ عبد الرحمن محمد خير، بحث منشور في مجلة كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، العدد (٣)، الصفحات ٣٦١ - ٤٢٢، عام: ٢٠١٤م.

٣. توظيف المذهب المالكي في بيان النص القرآني عند الإمام ابن عرفة، محمد عمر محمد الفقيه، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية بجامعة الأسمرية الإسلامية بمسلاتة، عام ٢٠١٩م. الصفحات: ١٥٨ - ١٨٣.

٤. ابن عرفة؛ مفسراً وفقهياً، د.وسيلة بلعيد بن حمدة، المجلس الإسلامي الأعلى، تونس، ١٩٩٣م، الصفحات ٤١-٤٥.

٥. ابن عرفة؛ مفسراً وفقهياً "الجزء الثاني"، د. وسيلة بلعيد بن حمدة، مجلة الهداية، المجلس الإسلامي الأعلى، تونس، مج (١٨) ع (٤) ١٩٩٤م، الصفحات ١٦-٢٠.

٦. ابن عرفة المفتي والأعراب، سعد غراب، المجلس الإسلامي الأعلى، تونس، ١٩٧٨م، مجلة الهداية، مج (٦) ع (٢)، الصفحات ٤٤-٤٨.

٧. ابن عرفة في المشرق العربي، سعد غراب، المجلس الإسلامي الأعلى، تونس، ١٩٨١م، مجلة الهداية، مج (٨) ع (٤)، الصفحات ٨٣-٩٠.

٨. ابن عرفة الإمام الفقيه وخصوماته مع أبرز معاصريه: أعلام تونس قديماً وحديثاً، محمد شمام، المجلس الإسلامي الأعلى، تونس، ١٩٨٢م، مجلة الهداية، مج (٩) ع (٦)، الصفحات ٨٧-٩١.

٩. ابن عرفة الورغمي ومساجلاته العلمية، ناجي محمد الصادق كشلاف، مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية، س (١٢) ع (٢٤) ٢٠١٥م، الصفحات ١٢٤-١٠٣.

١٠. التقديم والتأخير في تفسير ابن عرفة، حبيب أحمد علي العزاوي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج (٢٥)، ع (٦) ٢٠١٨م، الصفحات ١٤٩-١٦٨.

١١. الإمام محمد بن عرفة، الهادي بن محمد روشو، رسالة الزيتونة، وزارة الشؤون الدينية، تونس، ع (٧)، ٢٠١٨م، الصفحات ٩٤-٩٦.

١٢. محمد بن عرفة ومنهجه في التفسير، د.وسيلة بلعيد بن حمدة، مجلة جامعة الزيتونة، تونس، ع (٢) ١٩٩٣م، الصفحات ٧٩-١١٩.

١٣. الإمام ابن عرفة ومنهجه في تفسير القرآن الكريم، خليل إسماعيل الشطي، كلية التربية المهرة، جامعة حضرموت، ٢٠١٩م، الصفحات ١١٠-١١٦.

١٤. الفكر العقدي عند الإمام ابن عرفة الورغمي ت: ٨٠٣هـ، عبد المجيد النجار، النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين، ع (٧)، ١٩٨٤م، الصفحات ٣٩-٦١.

١٥. نظرية التفقه عند ابن عرفة وأثرها في الاجتهاد، عبد القادر مقتيب، مجلة الشهاب، جامعة الشهيد حمّ لخضر الوادي - معهد العلوم الإسلامية، مج (٥)، ع (٣)، ٢٠١٩م، الصفحات ١٥١-١٨٨.

١٦. القواعد الفقهية عند ابن عرفة المالكي من خلال تفسيره: جمعاً ودراسة، عائشة بنت عبد الله بن ناصر السعودي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالبحرين، جامعة الأزهر، ٢٠١٩م، ج (٤) ع (٣٧)، الصفحات: ٢٧٥٣-٢٨٠٤.

١٨. التفسير والتأويل في تفسير ابن عرفة لسورة الأنعام، منهل يحيى إسماعيل، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، مج (١٦) ع (٢٤)، ٢٠٢١م، الصفحات ١-٣٣.

١٩. منهج ابن عرفة في الاستشهاد بالشاطبية في تفسيره: دراسة استقرائية، مها عبد العزيز عبد الغني الجبار، مجلة كلية الإمام الأعظم، ٢٠٢١م، ع (٣٦)، الصفحات ٥٧١-٥٩٣.

٢٠. ابن عرفة والمذهب المالكي خلال القرن ٨/١٤م، سعد غراب، مجلة الهداية، المجلس الإسلامي الأعلى، تونس، مج (١٢) ع (٣) ١٩٨٥م، الصفحات ٨٣-٨٨.

٢١. ترجيحات الإمام ابن عرفة (ت. ٨٠٣ هـ) من خلال تفسيره لسورة البقرة في الآيتين (١١-١١٩): جمعاً ودراسة، أسماء إبراهيم خليل الحمادي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج (١٨) ع (١)، ٢٠٢٢م، الصفحات ٣٠٣-٣٢٤.

إجراءات البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي في جمع اختيارات ابن عرفة في الوقف والابتداء من خلال تفسيره (تفسير ابن عرفة)، واتخذت الإجراءات الآتية:

- ١- التعريف الموجز بابن عرفة وبتفسيره؛ نظراً لوجود ترجمات وافية له ولتفسيره، فاكثرت بها عن إعادة ذلك هنا.
- ٢- ترتيب اختيارات ابن عرفة في الوقف والابتداء حسب عرضه لها في تفسيره، مرتبة حسب ترتيب سور المصحف.
- ٣- اعتماد نقل النص من تفسير ابن عرفة برواية تلميذه محمد بن خلفه الوشتاتي الأبي، الطبعة الأولى لدار ابن حزم، وهي أفضل النسخ المتوفرة، إلا موضعاً واحداً -وهو الموضع الأول من سورة التحريم- فلم أجد النص إلا في نسخة دار الكتب العلمية بتحقيق جلال الأسيوطي.
- ٤- جمع كل ما اختاره أو مال إليه ابن عرفة في الوقف والابتداء؛ لقلّة المواضع التي تعرض لها بالوقف والابتداء.
- ٥- ذكر من وافقه من أئمة الوقف من خلال الكتب التالية:
 - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، للإمام أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ).
 - القطع والانتشاف، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: ٣٣٨هـ).
 - الإبانة في الوقف والابتداء، لأبي الفضل محمد بن جعفر بن محمد الخزاعي (ت: ٤٠٨هـ).
 - المكنتى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ).
 - المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين، لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني (ت: قبل ٥٠٠هـ).
 - الوقف والابتداء، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن الغزّال النيسابوري (ت: ٥١٦هـ).
 - منازل القرآن في الوقوف، لأبي الفضل إسماعيل بن الفضل بن أحمد السراج الأصبهاني، المعروف بالإخشيد (ت: ٥٢٤هـ).
 - الوقف والابتداء، لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجّاوندي (ت: ٥٦٠هـ).
 - الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله النكزوي (ت: ٦٨٣هـ).
 - وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، لبرهان الدين الجعّيري (ت: ٧٣٢هـ).
 - منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني (ت: نحو ١١٠٠هـ).
- ٦- الاستعانة بكتب التفسير التالية: (الطبري، القرطبي، أبو حيان، والسمين الحلبي) وكذا موسوعة التفسير بالمأثور.
- ٧- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، مع عزوها إلى سورها، وبيان أرقام آياتها بين معقوفين في النص.
- ٨- عدم الترجمة للأعلام طلباً للإيجاز.

خطة البحث: يتكون البحث من: مقدمة، وقسمين، وخاتمة. المقدمة: وتشمل أهمية الموضوع، وخطة البحث. القسم الأول: وفيه مبحثان: **المبحث الأول:** التعريف بالإمام ابن عرفة. **المبحث الثاني:** التعريف بتفسيره (تفسير ابن عرفة). **القسم الثاني:** اختيارات ابن عرفة في الوقف والابتداء من خلال تفسيره، وفيه ثمانية مباحث: **المبحث الأول:** سورة البقرة. **المبحث الثاني:** سورة آل عمران. **المبحث الثالث:** سورة المائدة. **المبحث الرابع:** سورة يوسف. **المبحث الخامس:** سورة الحج. **المبحث السادس:** سورة الحشر. **المبحث السابع:** سورة التحريم. **المبحث الثامن:** سورة الحاقة.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن عرفة

اسمه ونسبه وكنيته: محمد بن محمد بن محمد بن عرفة، أبو عبد الله الـوَرَعَمِيّ -نسبة إلى "وَرَعَمَة" قرية من إفريقية- التونسي المالكي، عالم المغرب، ويعرف بابن عرفة.

مولده: ولد سنة ٧١٦ هـ.

شيوخه: تلقه ببلاده على قاضي الجماعة أبي عبد الله بن عبد السلام الهواري [ت: ٧٤٩ هـ]، وقرأ القراءات على أبي عبد الله محمد بن محمد بن حسن بن سلامة الأنصاري [ت: ٧٤٦ هـ] ومن شيوخه في العلم: والده، وأبو عبد الله الوادياشي [ت: ٧٤٩ هـ]، وغيرهما.

مناقبه: مهر في العلوم، وأتقن المعقول والمنقول، إلى أن صار المرجوع إليه في الفتوى ببلاد المغرب، وتصدى لنشر العلوم، وكان لا يمل من التدريس وإسماع الحديث والفتوى، مع الجلالة عند السلطان فمنّ دونه، والدين المتين والخير والصلاح، والتوسع في الجهات، والتظاهر بالنعمة في مأكله وملبسه، والإكثار من التصدق والإحسان للطلبة مع إخفائه لذلك. وذكره ابن الجزري في طبقات القراء، فقال: فقيه تونس وإمامها وعالمها وخطيبها في زماننا، ولد سنة عشر وسبعمائة، وتبحر في العلوم، وفاق في الأصولين والكلام، وتقدم في الفقه والنحو والتفسير وقال الصلاح الأقفهسي في معجم ابن ظهيرة: تفقه وبرع في الأصول والفروع والعربية، والمعاني والبيان، والفرائض والحساب والقراءات، وكان رأساً في العبادة والزهد والورع، ملازماً للاشتغال بالعلم، رحل الناس إليه وأخذوا عنه وانتفعوا به، ولم يكن ببلاد المغرب من يجري مجراه في التحقيق ولا من اجتمع له من العلوم ما اجتمع له، ولقد كانت الفتوى تأتيه من مسافة شهر، وله مؤلفات مفيدة، وصدر ترجمته بالفقيه الإمام العلامة ذي القنون الخطيب الإمام بمسجد الزيتونة بمدينة تونس.

مؤلفاته: صنّف مجموعاً في الفقه جمع فيه أحكام المذهب، سماه "المبسوط"، في سبعة أسفار إلا أنه شديد الغموض، واختصر الحوفي في الفرائض، ونظم قراءة يعقوب، وعلّق عنه بعض طلابه كلاماً في التفسير كثير الفوائد في مجلدين، كان يلتقطه في حال قراءتهم عليه، ويدونه أولاً فأولاً. وكذا صنّف في كل من الأصول والمنطق مختصراً جامعاً. ومن نظمه: إذا لم يكن في مجلس العلم نكتة التقرير إيضاح لمُشكّل صورة وعزو غريب النقل أو حل مُشكّل ... أو اشكال ابْدَتْه نتيجة فكرة فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد ولا تتزكّن فالتزكّن أقبح خَلّة وقوله: بلغت الثمانين وبضعاً لها وهان على النفس صعب الحِمام وأمثال عصري مضوا دفعة ... وصاروا خيالاً كطيف المنام وكانت حياتي بلطف جميل . لسبق دعاي ربي في المقام

وفاته: كانت وفاته ليلة الخميس الرابع والعشرين من جمادى الآخرة، سنة ثلاث وثمانين، ولم يخلف بعده مثله.

المبحث الثاني: التعريف بتفسيره^٢ تفسير ابن عرفة عبارة عن مجالس أملاها في التفسير، فقيدها عنه بعض تلاميذه، واشتهر منها رواية البسيلي، وهو أحمد بن محمد أبو العباس التونسي [ت: ٨٤٨ هـ]، وله تقييدان عن شيخه: تقييد كبير، وآخر صغير، وكلاهما مخطوط، والكبير فُقدت بعض أجزاءه، والصغير ناقص، وليس كل ما فيه من كلام ابن عرفة، ويوجد من رواية البسيلي نسخة مصورة على ميكروفيلم بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ١٢٦٠، ١٢٦١ عن نسخة الخزانة الملكية بالرباط. ورواية الأبي، وهو محمد بن خلفه الوشاتي [ت: ٨٢٧ هـ]، وهي أكمل الروايات لتفسير ابن عرفة، ومنها نُسخ خطية كثيرة، من أكملها نسخة المكتبة الوطنية بتونس، وقد نقلت عنها أكثر النصوص، وقد طُبِع في خمسة مجلدات: المجلد الأول (الفاتحة والبقرة) بتحقيق: الدكتور حسن المناعي، والمجلد الثاني (آل عمران - الأنعام) بتحقيق: جلال الدين علوش، والمجلد الثالث: (الأعراف - الكهف) بتحقيق: الدكتور محمد حوالة، والمجلد الرابع (مريم - الزمر)، والمجلد الخامس (غافر - الناس) كلاهما بتحقيق: هشام الزار. وتفسير ابن عرفة تفسير بياني منطقي أصولي فقهي، لا يُغفل المأثور، ويهتم بذكر القراءات، وقدم له ابن عرفة بمقدمة تكلم فيها عن علم التفسير، وشروط المفسر، ثم شرع في تفسير الاستعاذة، وقد أفاض محمد الفاضل ابن عاشور في بيان أصالة تفسير ابن عرفة وشموله العناية بالناحية اللغوية والبيانية البلاغية، وأصول العقيدة والشريعة، ونزعتة النقدية، وتعدّد مصادره التي كان تفسير ابن عطية يحتل فيها الصدارة^٣.

القسم الثاني: اختيارات ابن عرفة في الوقف والابتداء من خلال تفسيره

المبحث الأول: سورة البقرة

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾ [البقرة: ٢] «ومن الناس من يقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾، وكان بعضهم يتعقبه بأن فيه شبه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ومنهم من وقف على ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وعادتهم بأنهم يصوّبونه بأنه يبتدئ بقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بجعله خبر مبتدأ مضمّر، أي: هو هدى، فيكون القرآن كله ﴿هُدًى﴾ أي: هو نفس الهدى، فهو أبلغ ممن جعل الهدى فيه. فإن قلت: أحرّ المجرور هنا وقدمه في قوله: ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]؟ فالجواب: أن المراد نفي الرّيب بالإطلاق، فيتناول جميع الكتب من التوراة والإنجيل والزيور والفرقان؛ فليس نفي الرّيب خاصاً بالقرآن فقط، بل هو عام، بخلاف ما لو قيل: لا (فيه ريب) لأوهم خصوص النفي به، وبخلاف: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]؛ فإنّ الغشاوة خاصة بأبصارهم دون أبصار المؤمنين^٤. يظهر مما سبق اختيار ابن عرفة الوقف على: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، وهو وقف كافٍ عند الداني والنكزاوي^٥، وصالح كافٍ عند السّراج^٦، وتام عند العماني^٧، وصالح عند الجعبري^٨. قال الأشموني: «الوقف على ﴿فِيهِ﴾ تام؛ إن رُفِعَ ﴿هُدًى﴾ بالابتداء، خبره محذوف، أو رُفِعَ بظرف محذوف غير المذكور، تقديره: فيه، فيه هدى، وكافٍ؛ إن جُعِلَ خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، وحسنٌ؛ إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف، وليس بوقف إن جُعِلَ ﴿هُدًى﴾ خبرًا لـ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ أو حالاً منه، أو من الضمير في ﴿فِيهِ﴾ أي: هادياً، أو من ﴿ذَلِكَ﴾^٩. واختيار ابن عرفة الوقف على ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ أرجح من الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾؛ لأنّ هذا الموضع فيه اتفاق بين مفسّري السلف، حكاه ابن أبي حاتم [ت: ٣٢٧هـ] عنهم، (فقال: ولا أعلم بين المفسرين اختلافاً فيه) ١٠، وكل أقوالهم التي نقلها عنهم الطبري ملاحظٌ فيها أنهم يجعلون (فيه) متعلقةً بـ (لا ريب) ١١.

٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة: ١٤-١٥] «قيل لابن عرفة: نقل بعض الشيوخ عن الأستاذ ابن نزار [ت: ٣٣٧هـ] أنه كان ينهى عن الوقف على ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾؛ لأن قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ مقابل لما قبله فالصواب إيصاله به؟ فقال ابن عرفة: كان غيره يختار في مثل هذا الوقف في الفصل بين كلام الله وكلامهم، كما ينهى عن الوقف على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾^{١٢}.

يظهر مما سبق اختيار ابن عرفة الوقف على ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾، وهو حسن عند ابن الأنباري والخزاعي^{١٣}، وكافٍ عند الداني والعماني والغزالي والنكزاوي والأشموني^{١٤}، صالح عند الجعبري^{١٥}. قال الداني: «وكان أبو حاتم يكره الابتداء بقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، ويقول: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾ [آل عمران: ٥٤] وما أشبههما، والابتداء بذلك عندنا حسن، والقطع قبله كافٍ؛ لأن معنى الاستهزاء

والمكر من الله تعالى المثوبة والجزاء...»^{١٦} ويُسْتَأْنَسُ لمذهب ابن عرفة في الوقف على رأس الآية بمذهب من قال من العلماء بسُنْيَةِ الوقف على رؤوس الآي وإن تعلق بعضها ببعض من جهة المعنى، كما حدّث اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يسكت عند رأس كل آية، وأنه كان يقول: إنه أحبُّ إليّ أنه إذا كان رأس آية أن يسكت عندها^{١٧}، وأصحاب هذا المذهب يلتزمون الوقف فيما هو أشد اتصالاً من هاتين الآيتين؛ طرداً منهم لحديث أم سلمة في كل آيات القرآن، حتى وإن ترتب على الوقف فصل حكاية عن المحكي، كقوله تعالى: ﴿لَيَقُولُونَ ﴿١٥﴾﴾ وَوَلَدَ اللَّهُ ﴿[الصافات: ١٥١ - ١٥٢]، أو فصل عامل عن معمول، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّرْقُمِ ﴿٤٦﴾ طَعَامٌ لِلْإِنْسَانِ ﴿٤٤﴾﴾ [الدخان:

٤٣ - ٤٤] وغيرهما مما هو أشد تعلقاً من هذا الموضع.^{١٨}

٣. قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَأْدَامُ أَنبِيَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [البقرة: ٣٣] «قال الشيخ ابن عبد السلام [ت: ٦٦٠هـ]: ينبغي عندي أن يوقف عند قوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ﴾ أي: (ألم) أقل لكم؛ إنني أعلم ما لا تعلمون. ثم يبتدئ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ قلت: والظاهر عندي أن الوقف عند قوله: ﴿غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ لأن ﴿غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، لا يعلمونه هم، فكأنه قال: إنني أعلم ما لا تعلمون، ويبتدئ ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ

وَمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٩﴾؛ لأن هذا لا يتسلط عليه القول؛ إذ لم يقله لهم أصلاً. ^{١٩} يظهر مما سبق اختيار ابن عرفة الوقف على ﴿عَبَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ^{٢٠}، وهو تام عند الجعبري ^{٢١}، وجائز عند الأشموني ^{٢٢}. ويقوي اختيار ابن عرفة أن اختيار الشيخ ابن عبد السلام مبني على تقدير محذوف في الآية، والقاعدة عند المفسرين: أنه لو تردد المعنى في الآية بين احتمال وجود الحذف والتقدير وبين حملها على نصبها المنزل، فالثاني أقوى وأرجح؛ لأن الحذف والتقدير خروج عن الأصل، ولا يُصار إليه بغير ضرورة ^{٢٣}، ولا ضرورة هنا لتقدير المحذوف، ومما يرجح أن الكلام متصل مجيء همزة ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ مكسورة، وسبب ذلك وقوعها بعد جملة القول ﴿أَلَمْ أَقُلْ﴾، وهذا مما يجب فيه كسرها عند أهل اللغة؛ قال أبو بكر بن السراج (ت: ٣١٦هـ): (فإذا وقعت إن بعد القول حكاية فهي أيضاً مكسورة؛ لأنك تحكي الكلام مبتدأً، والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليه؛ تقول: قال عمرو: إن زيداً خير منك) ^{٢٤}.

المبحث الثاني: سورة آل عمران

قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧] ذكر في تفسير ابن عرفة عند الآية (٢٤٠) من سورة البقرة: «أي: مثل هذا البيان في المتعة وفي العدة وجميع ما تقدم يبين الله لكم آياته. والظاهر: أن المراد آيات الأحكام، ويحتمل العموم في المعجزات وغيرها، وهو دليل على صحة من منع الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقال: لا بد من وصله بقوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]». ^{٢٥} يظهر مما سبق اختيار ابن عرفة منع الوقف على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. ووافق ابن الأنباري والداني؛ حيث قالوا: «تام على قول من زعم أن الراسخين لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم»؛ حيث أشعر كلامها بأنهما يميلان إلى أن الواو للاستئناف. ^{٢٦} واختيار ابن عرفة هنا مرجوح، ويمكن أن يستدل لصحة مذهب جماهير أهل العلم بقراءتي ابن عباس، وأبي، وابن مسعود: (ويقول الراسخون) ^{٢٧} و (إن تأويله إلا عند الله) ^{٢٨} فهما قراءتان صحيحتا الإسناد وإن شذت أداءً، وتؤكدان استقلال الجملة الثانية عن الأولى، وأن الواو لا يمكن أن تكون عاطفة بحال، وأن الأرجح حملها على الاستئناف ^{٢٩}، قال ابن حجر: (وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ: (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنة به)، فهذا يدل على أن الواو للاستئناف؛ لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة، لكن أقل درجاتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدم كلامه في ذلك على من دونه) ^{٣٠}.

المبحث الثالث: سورة المائدة

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨] «قال ابن عطاء الله [ت: ٧٠٩هـ] في لطائف المنن: إن الشيخ أبا العباس قال: إنما عدل عن قوله: (فإنك أنت الغفور الرحيم) إلى قوله: {العزیز الحكيم}؛ لأنه لو قال: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، لكان شفاعة من عيسى عليه السلام لهم في المغفرة، ولا شفاعة في كافر؛ ولأنه عُد من دون الله، فاستحيا من الشفاعة عنده وقد عُبد معه. انتهى ^{٣١}. قال ابن عرفة: كان الفقيه حازم كاتب المنتصر أمير المؤمنين يرى الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ وبيدئ ﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾؛ لاعتقاده أن ﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ مستأنف لا جواب للشرط، وقال: إنما يكون جواباً لو كان: فإنك أنت الغفور الرحيم، وكان ابن عبد السلام يستحسنه. قال ابن عرفة: وما قاله ليس بشيء، ولا يصح الوقف إلا بعد {الحكيم}، وعندني أن ﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ هو الجواب؛ قال: وسندي في ذلك ما قاله النحويون من أن حرف الشرط إذا دخل على المستقبل وجب ذكر جوابه، بخلاف دخوله على الماضي فإنه يجوز حينئذ إثباته وحذفه. قلت: والرد على الفقيه حازم أيضاً من وجه آخر، وذلك لأن حاصل ما يدعيه أن قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ لا يناسب ﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، والحق أنه مناسب مناسبة لطيفة تخفى على الأكثر؛ ولذلك قال علماء البيان في هذه الآية الكريمة: إنها من خفي تشابه

الأطراف. فإن قلت: ما حقيقة تشابه الأطراف؟ قلت: هو أن يُختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى، فإن قلت: كيف ختم الكلام في هذه الآية الكريمة بما يناسب أوله في المعنى؟ قلت: قال الفزويني في إيضاحه: إن العزيز هو الغالب؛ من قولهم: من عزَّ بَرٌّ، أي: من غلب سَلَب، والغالب على الحقيقة هو، ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه، والحكيم: هو الذي يضع الأشياء في محلها، والله تعالى كذلك، إلا أنه قد يخفي وجه الحكمة في بعض أفعاله، فيتوهم بعض الضعفاء أنه خارج عن الحكمة! وإذا فهمت معنى هذين الوصفين علمت أن الواجب ما عليه التلاوة، والمُتَّصِفُ بهذين الوصفين هو الذي يغفر لمن يستحق العذاب على الحقيقة، فصار الوصفان المذكوران يدلان على معنى لم يدل عليه الغفور الرحيم، فكأنك تقول: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم بأحد وجهين: إما بأن جواب الشرط الثاني محذوف لفهم المعنى، أي: وإنك إن تغفر لهم فإنك الغفور الرحيم، وإن قلنا: إن الشرطين في معنى شرط واحد مركَّب من جزأين، وجوابهما بينهما مقدَّم في اللفظ مؤخَّر في المعنى، أي: إن تغفر لهم أو لا تغفر لهم فإنهم عبادك، وأورد عليه أن الشرط لا يحذف جوابه إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً، وأما المستقبل فلا؛ لأنه يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، فيبطل الجواب الأول، ويبقى الثاني.^{٣٢}

يظهر مما سبق اختيار ابن عرفة عدم الوقف على ﴿ وَإِنْ تَعَفَّرْ لَهُمْ ﴾ ووافقه الأئمة^{٣٣}. ويُجاب عما ذكره ابن عرفة عن حازم الفقيه إضافةً لجوابه: بأن السياق في الآية متعلق بالأخرة، وهي دار جزاء وحكومة وإقامة حجة على المشركين، والأنسب في هذه الحالة التعبير باسمي (العزيز الحكيم) لا (الغفور الرحيم)؛ لامتناع أن يغفر الله في ذلك اليوم لمشرك، كما تضافرت على ذلك آيات القرآن؛ كقوله: ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ۖ أُولَٰئِكَ نُعَذِّبُهُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ ۖ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴾ [فاطر: ٣٧]، وقوله: ﴿ قَالُوا رَبَّنَا عَلَبْنَا عَالِيَنَا شَقَوْنَا وَكُنَّا قومًا ضَالِّينَ ﴿٦٦﴾ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ ﴿٦٧﴾ قَالَ أَحْسَبُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ [المؤمنون: ١٠٦ - ١٠٨]، فكل هذه المشاهد مناسبة لمقتضى حال القوم من ظهور عزة الله وحكمته؛ لأنه لا مجال للمغفرة والرحمة بعد قفل باب التوبة وتعدُّر قبول الإيمان، فهم في مقام غضب وانتقام منهم، وهذا يجعل الوصف بالعزة والحكمة أولى من المغفرة والرحمة. كما أن فيه فصلاً بين فعل الشرط وجوابه؛ لأن جملة: (فإنك أنت العزيز الحكيم) هي جواب فعل الشرط في (إن تغفر لهم)، والقاعدة عند علماء الوقف أنه لا يتم الوقف على فعل الشرط دون جوابه.^{٣٤}

المبحث الرابع: سورة يوسف

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رَجَا بُرْهَانَ رَبِّهٖ ۖ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهٖ السُّوءَ ۖ وَالْفَحْشَاءَ ۗ إِنَّهٗ مِنۢ مِّنۢ مَّعْبُدِيْنَا الْمُخْلِصِينَ ﴾ [يوسف: ٢٤] ذكر في تفسير ابن عرفة عند الآية (٢٥) من سورة يوسف: «قال ابن عرفة: وفي الآية سؤال، وهو: أن همها هي به معلوم من قوله: ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهٖ ﴾ [يوسف: ٢٣] فلم احتجج إلى أن يُقسم عليه؛ ويؤكد السؤال على ما قال الزمخشري [ت: ٦٣٨هـ]: من أنه (يحسن الوقف عليه) ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ ﴾ [يوسف: ٢٤]؛ لأن همها هي به دائم لا ينقطع إلا اضطراراً من غير اختيارها، وهمه هو بها خطر بباله مرة ثم زال؛ فهو مباين لها)، والجواب عن السؤال من وجوه الأول: أنه لما كان نبياً معصوماً، ومن حاله هذه يبعد أن يُظن به معصية الله تعالى، فقد يقال: إنها تستبعد منه الموافقة على ذلك، فلا تهم بذلك؛ فلذلك أقسم لها على همها به. الثاني: أنها أنزلته منزلة الولد، بقول العزيز لها: ﴿ عَسَىٰ أَن يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾ [يوسف: ٢١]. ورده ابن عرفة: بأنه من قول العزيز لا من قولها^{٣٥}. يظهر مما سبق اختيار ابن عرفة أنه يحسن الوقف على ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ ﴾ وهو تام عند النكزوي على قول من قال: إنه لم يهمَّ بها^{٣٦}، وكافٍ عند الداني والأشموني^{٣٧}، ومتجاذب عند الجعبري، ورجح الوقف التضاد^{٣٨} قال ابن الأنباري: «فيه ثلاثة أقوال: ... وقال آخرون: الأنبياء عليهم السلام معصومون، لا يعصون ولا يهيمون بالكبائر. وقالوا: معنى الآية «لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها»؛ فالوقف من هذا المذهب على ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ ﴾، ثم تتبدى: ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رَجَا بُرْهَانَ رَبِّهٖ ﴾ أي: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها^{٣٩}. ومما يؤكد تمام الوقف الاستدلال على انفصال الهممين واختلافهما؛ فهمها هي مُثَبَّت، وهمه منفي، ومما يؤكد نفيته سياقُ القصة، وشهادة الله في نفس السورة ببراءته ثلاث مرات؛ مرة على لسان نفسه، ومرة بشهادة امرأة العزيز أنه استعصم، ومرة بشهادة الشاهد أنه من الصادقين^{٤٠}. قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنۢ وُجِدَ فِي رَحْلِهٖ ۖ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ۖ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ [يوسف: ٧٥] «وقد

نقل أبو حيان [ت: ٧٤٥هـ] (أنه يحسن الوقف على قوله: ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ﴾ وبيئدئ ﴿مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾ ويكون ﴿جَزَاؤُهُ﴾ [يوسف: ٧٤] الأول خبر مبتدأ مضمرة، أي: المسؤول عنه جزاؤه^{٤١}، قال المختصر فيه: لا فائدة فيه؛ لأن قولنا: ﴿فَمَا جَزَاؤُهُ﴾ [يوسف: ٧٤] يعني عنه. ابن عرفة: ويحتمل أن يجاب: بأن قوله ﴿فَمَا جَزَاؤُهُ﴾ [يوسف: ٧٤] أفاد فائدتين: إحداهما: بالمطابقة، وهي السؤال عن نفس الجزاء. والأخرى: بالتضمن، وهي السؤال عن أضيف إليه الجزاء؛ لأن الجزاء تارةً يضاف إلى السارق لا عن جزاء غيره؛ فقوله: المسؤول عنه جزاؤه، أفاد أن السؤال حقيقةً إنما هو عن جزاء السارق، وهو الذي اقتضى السؤال الأول بالتضمن، أي: المسؤول عنه جزاء السارق من حيث هو جزاؤه؛ لأن الجزاء من حيث هو مثل فائدة: سألت عن قيام زيد؛ فأنت سائلٌ عن زيد القائم بالتضمن، وهذه فائدة دقيقة؛ فتأملها تصبّ إن شاء الله^{٤٢}. يظهر مما سبق اختيار ابن عرفة عدم الوقف على ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ﴾ ووافقته الأئمة. وهذا القول الذي خالفه ابن عرفة -وهو الوقف على ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ﴾- مبنئٍ على أحد أوجه الإعراب المعتبرة في الآية، وقد أشار إلى هذا الوجه بعض المتقدمين؛ كمكي بن أبي طالب؛ حيث قال: [جزاؤه الأول: مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: قال إخوة يوسف: جزاء السارق عندنا كجزائه عندكم، وقيل التقدير: جزاء السرقة عندنا كجزائه عندكم؛ فالهاء تعود على السارق، أو على السرقة]^{٤٣}، ولكن يُشكل عليه ادعاء القائل به أن في الآية محذوفاً مُقدِّراً، والقاعدة: أن الأصل في الكلام غناءً عن التقدير، ولا حاجة هنا إلى ادعاء الحذف مع استقامة المعنى دون تقدير محذوف. وقاعدة عدم اللجوء للحذف والتقدير أشار إليها أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢] فقال: (متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار، كان أولى أن يُسلك به الإضمار والافتقار، وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن؛ لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب)^{٤٤}، وقال في موضع آخر: (ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمار مع صحة المعنى، كان أولى من حمله على الإضمار)^{٤٥}، وقال: (لا حاجة إلى ادعاء الحذف مع صحة الكلام وبراعته دون تقدير ذلك المحذوف)^{٤٦}. وهذه القاعدة أشار إليها ابن سيده والسمين^{٤٨}، وغيرهما.

المبحث الخامس: سورة الحج

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نَفْعَ لَهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ [الحج: ١٢-١٣] «ذكر فيها أبو حيان وجوهاً؛ منها: أن ﴿يَدْعُوا﴾ حال، مفعوله ضمير^{٤٩} من ﴿يَدْعُوا﴾ تقديره، أي: مدعوًا، و ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ، وهو فصل، وضعفه بأن ﴿يَدْعُوا﴾ لا يقدر مدعوًا. قال ابن عرفة: بل يصح، كما تقول: رأيت زيدًا يضربه عمرو، أي: مضروبًا. ومنها: أن ﴿يَدْعُوا﴾ بمعنى يقول، و ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ من مبتدأ موصول، صلته الجملة بعده. وهي ﴿ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ وخبر المبتدأ محذوف، تقديره: إله وإلهي، والجملة في موضع نصب محكية بـ ﴿يَدْعُوا﴾، وقيل: في هذا القول يكون ﴿لَيْسَ﴾ مستأنفًا لا مدخل له في الحكاية؛ لأن الكفار لا يقولون ذلك على أصنامهم. قال: ورد بأن الكافر لم يعتد قط أن الأوثان ضرها أقرب من نفعها. وأجاب ابن عرفة بصحة إرادة المعنى معبرًا عنه باسم غير ذلك المعنى، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]؛ لأنهم لم يقولوا هذا اللفظ، ولذلك تقدم لنا أيضًا أنه لا يلزم لمن حلاً غيره بصفة اتصافه هو بها، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]؛ لأنهم وصفوه بكونه منزلاً عليه الذِّكْرُ. وزاد الطيبي: أنه يصح الوقف على: ﴿يَدْعُوا﴾، و ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ مبتدأ، خبره ﴿لَيْسَ الْمَوْلَى﴾. «يظهر من عدم تعقب ابن عرفة للطبيبي أنه يسوغ الوقف على ﴿يَدْعُوا﴾؛ لأن من عادتته التعبير عن اختياره للوقف أو الوصل، ولم يذكره الأئمة. وهذا الوقف لا يظهر أنه صحيح، خصوصًا إذا أخذ في الاعتبار أن من القراءات الواردة فيه قراءة ابن مسعود وأبي مجلز وغيرهما، وهي [يدعو من ضره أقرب من نفعه]^{٥٣}، فهذا يرجح أن كلمة [من] في محل نصب بالفعل [يدعو]، وهذا المذهب الإعرابي هو الأرجح عند المفسرين كما قاله الطيبي بعد حكاية خلاف المعربين في الآية، خصوصًا أن الأقوال الأخرى لا تخلو من ادعاء الحذف والتقدير، وهو خروج عن الأصل يستقيم المعنى والكلام بدونه.^{٥٤}

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ ﴿٣﴾﴾ [الحشر: ٣] «فإن قلت: هؤلاء ذريتهم؟ قلت: اقتضى الخبر استئصال جميعهم، ويجاب بما ذكر ابن عطية بعد هذا من أن بُخْتَصِرَ استأصل بني قُرَيْظَةَ ونفاهم إلى الشام، ثم رجع بعضهم، فيحتمل أن يكون هؤلاء هم الذين أُخْرِجُوا ولم يُعَذَّبُوا بالسيف من بني النضير وبقايا بني قُرَيْظَةَ، والصواب الوقف على قوله: ﴿فِي الدُّنْيَا﴾؛ خشية أن يُتوهم دخول ما بعده في جواب ﴿وَلَوْلَا﴾، فيكونوا في الآخرة غير معذبين». ^{٥٥} يظهر مما سبق اختيار ابن عرفة الوقف على ﴿فِي الدُّنْيَا﴾، وهو كافٍ عند العماني، وابن السراج ^{٥٦}، ومُطَلَقٌ عند السجاوندي ^{٥٧}، وحسن عند الخزاعي، والغزالي، والأشموني ^{٥٨}، ومفهوم عند النكزاي ^{٥٩}. وما ذهب إليه ابن عرفة من أن الصواب هو الوقف على ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ يؤكده إعراب الجملة التالية؛ حيث إن الواو فيها استئنافية، وليس جائزاً إعرابها عاطفة؛ لأن العطف بين الجملتين يقتضي التشريك بينهما في الحكم، ويقتضي أن ينجو هؤلاء المخاطبون من عذاب الآخرة، وقد أشار لذلك ابن عرفة. وتوهم العطف يؤدي معنى مناقضاً للمراد من الجملة؛ فهي سيقف لإثبات أن الجلاء في الدنيا إنما منعهم من أن يُسبوا، وأنه لن ينتفي عنهم عذاب الآخرة بالجلاء، وليس في هذا خلاف بين المفسرين؛ لأن اليهود موعودون بالنار يوم القيامة في قول الله لهم: ﴿حَسْبُكُمْ جَهَنَّمُ يَصَّالَوْهَا فَيَنسُ الْمَصِيرُ ﴿٨﴾﴾ [المجادلة: ٨] وغيرها من الآيات المثبتة أن لهم في الآخرة عذاب النار، ولو قيل بتمام الوقف هنا، لما كان بعيداً.

المبحث السابع: سورة التحريم

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَدِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧﴾﴾ [التحريم: ٧] «إن قلت: ما وجه المناسبة بين هاتين الجملتين مع أن المتبادر للفهم أن يقال: لا يظلمون اليوم؟ فالجواب: أن العفو هو ترك المؤاخذة بالذنب [...] موجبا، والمعذرة هي إلقاء كلمة تمهيدا لرجاء عدم المؤاخذة بالذنب لعدم مزجها، فالمراد أنا لم نجرمك إلا بما كسبتم وجنيتم، وجواب آخر وهو أن المعذرة تارة تكون لإسقاط المؤاخذة، وتارة تكون لتخفيف العقوبة؛ فالآية كأنها أتت على قسم ثالث، وهو ليس بتخفيف، حتى [...] ما جاز على بعض الذنب ولا الإسقاط؛ بل على العمل فقط، ويصح أن يكون الوقف على: ﴿لَا تَعْتَدِرُوا﴾ ويتعلق ﴿الْيَوْمَ﴾ بما بعده». ^{٦٠} يظهر مما سبق اختيار ابن عرفة صحة الوقف على ﴿لَا تَعْتَدِرُوا﴾ وذكر النكزاي بأنه تام عند نافع. ^{٦١} ولا يظهر صواب ما استحسنته ابن عرفة من الوقف على (تعتدروا)، وذلك لأمرين:

الأول: أن الجملة الأولى ستكون ناهية لهم عن التوبة والاعتذار مطلقاً، فيعُمُّ ذلك الدنيا والآخرة، ونهيههم عن الاعتذار مقيدٌ بالآخرة فقط، وهي التي قال الله فيها: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَظْفُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المرسلات: ٣٥ - ٣٦].

الثاني: أن (إن وأخواتها) لها حق الصدارة في الجملة العربية، وتقديم الظرف (اليوم) وفك تعلقه عما سبق ليصير مرتبطاً ب (إن) واسمها وخبرها، يمنع حرف إن من الصدارة، ويقدم الظرف عليه، وهو تصرف في الترتيب لا حاجة إليه، والمعنى يصح بدونه؛ لأن المعنى مُستقيم بدونه، والقاعدة عند العلماء: أنه لا يصار إلى التقديم والتأخير إلا لمعنى يقتضي ذلك، أو بتوقيف، أو فيما لا يمكن فيه إلا ذلك. ^{٦٢} ٢.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً صُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ جَنَّاتٍ جَرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُجْزَىٰ اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيِّنَاتٍ أَيْدِيهِمْ وَيَاَمِّنُنَّهُمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمَمْنَا نَورَنَا وَأَغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٨﴾﴾ [التحريم: ٨] «ذكر في تفسير ابن عرفة عند الآية (١٩١) من سورة آل عمران: «واحتج الزمخشري بالآية على

نفي الشفاعة؛ لأن الخزي يقتضي عدم خروجهم منها. وردّه ابن عرفة: بصحة صدق الخزي على كل من دخلها، ولا يعكر علينا قوله: ﴿

يَوْمَ لَا يُجْزَىٰ اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ [التحريم: ٨] لاحتمال الوقف عند قوله: ﴿النَّبِيِّ﴾». ^{٦٣} يظهر مما سبق تجويز ابن عرفة الوقف على ﴿يَوْمَ لَا يُجْزَىٰ اللَّهُ النَّبِيَّ﴾ [التحريم: ٨] ونقل جواز ذلك الداني والنكزاي والأشموني: «﴿يَوْمَ لَا يُجْزَىٰ اللَّهُ النَّبِيَّ﴾ قيل: تام؛ على أن قوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ في موضع رفع على الابتداء، والخبر قوله: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى﴾، ويكون النور للمؤمنين

خاصة» وهذا الذي استصوبه ابن عرفة هو الراجح؛ لأنه يُؤسَسُ معنًى جديداً، والقاعدة أنَّ التأسيس أولى من التأكيد؛ وذلك لاشتمال التأسيس على الإفادة فائدةً جديدةً، كما هو الحال في هذه الآية، فإنها تنتقل من سياق الكلام عن صيانة الله لنبيه من الخزي يوم القيامة، إلى سياق آخر وهو أنَّ الذين آمنوا يسعى نورهم بين أيديهم.

المبحث الثامن: سورة الحاقة

قَالَ تَعَالَى: ﴿هَكَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿٦٥﴾ حُدُوهُ فَعُلُوهُ ﴿٦٦﴾﴾ [الحاقة: ٢٩-٣٠] قال ابن عرفة: «أجاز بعض الشيوخ الوقف، وبيندئ ﴿سُلْطَانِيَّةٌ حُدُوهُ﴾ أي: يقول الله تعالى: "سلطانيه خذوه" يخاطب الملائكة فقط (سلطان): المراد به الجنس، ويكون أمرهم بأخذه، وهذا صحيح في المعنى، لكن فيه تكلف» ظهر مما سبق اختيار ابن عرفة عدم الوقف على ﴿عَنِّي﴾ والابتداء ﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾، ولم يخالف ذلك الأئمة؛ دلالة على وصله. ^{٦٧} إنَّ ما قرره ابن عرفة من وجود التكلف في هذا الوقف والمعنى المُنبني عليه يؤكد تفسير السلف من الصحابة والتابعين؛ حيث جعلوا كلمة ﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾ معمولاً للفعل ﴿هَكَكَ﴾، وفسروها بالحجَّة والبيِّنة ^{٦٨}، وهذا التفسير المخالف لما بينوا به المعنى وما بُني عليه من تغيير موضع الوقف لا بد فيه من مستند يُسَلِّمُ به للقائلين به، ولا مستند لهم فيه. والله أعلم.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: اختار ابن عرفة في تفسيره (٨) مواضع للوقف، ومنع الوقف على (٤) مواضع، وافق فيها أئمة الوقف، عدا موضعاً واحداً في سورة الحج. ملخص اختيارات ابن عرفة في الوقف والابتداء من خلال تفسيره:

ت	الكلمة محل الوقف	السورة: الآية	الاختيار	نوع الوقف
١	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	البقرة: ٢	الوقف	كافٍ عند الداني والنكزاوي. صالح كافٍ عند السراج. تام عند العماني. صالح عند الجعبري.
٢	﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾	البقرة: ١٤	الوقف	حسن عند ابن الأنباري والخزاعي. كافٍ عند الداني والعماني والغزال والنكزاوي والأشموني. صالح عند الجعبري.
٣	﴿غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	البقرة: ٣٣	الوقف	تام عند الجعبري. جائز عند الأشموني.
٤	﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾	آل عمران: ٧	الوصل	وواقفه ابن الأنباري والداني.
٥	﴿وَإِن تَعَفَّرْ لَهُمْ﴾	المائدة: ١١٨	الوصل	ولم يخالف ذلك الأئمة دلالةً على وصله.
٦	﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾	يوسف: ٢٥	الوقف	تام عند النكزاوي. كافٍ عند الداني والأشموني. متجاذب عند الجعبري، ورجح الوقف التضاد.
٧	﴿قَالُوا جَزَّؤُهُ﴾	يوسف: ٧٥	الوصل	لم يخالف ذلك الأئمة دلالةً على وصله.
٨	﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ﴾	الحج: ١٣	الوقف	لم يذكره الأئمة.
٩	﴿فِي الدُّنْيَا﴾	الحشر: ٣	الوقف	كافٍ عند العماني وابن السراج.

مطلق عند السجاوندي. حسن عند الخزاعي والغزال والاشموني. مفهوم عند النكزاي.				
ذكر النكزاي أنه تام عند نافع.	الوقف	التحريم: ٧.	﴿ لَا تَعْتَدِرُوا ﴾.	١٠
نقل جواز الوقف الداني والنكزاي والاشموني.	الوقف	التحريم: ٨.	﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ ﴾.	١١
لم يخالف ذلك الأئمة دلالة على وصله.	الوصل	الحاققة: ٢٩.	﴿ عَنِّي ﴾.	١٢

ثانياً: التوصيات:

- استقراء اختيارات المفسرين في الوقف والابتداء.
 - العناية بأقوال المفسرين في الوقف والابتداء.
- هذا والله تعالى أجل وأعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع

- الإبانة في الوقف والابتداء، لأبي الفضل محمد بن جعفر بن محمد الخزاعي (ت: ٤٠٨هـ)، دراسة وتحقيق: سماح بنت محمد القرشي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٤٠-١٤٤١هـ.
- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله النكزاي (ت: ٦٨٣هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، ط. دار اللؤلؤة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.
- إيضاح الوقف والابتداء، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م عدد الأجزاء: ٢.
- إيضاح الوقف والابتداء، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م عدد الأجزاء: ٢.
- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- تفسير ابن عرفة، المؤلف: محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (المتوفى: ٨٠٣هـ)، المحقق: جلال الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م، عدد الأجزاء: ٤.
- تفسير الإمام ابن عرفة (المتوفى: ٨٠٣هـ) برواية تلميذه محمد بن خلفه الوشتاتي الأبي (المتوفى: ٨٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن المناعي، المجلد الأول (الفاتحة - البقرة)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- تفسير الإمام ابن عرفة (المتوفى: ٨٠٣هـ) برواية تلميذه محمد بن خلفه الوشتاتي الأبي (المتوفى: ٨٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: جلال الدين علوش، المجلد الثاني (آل عمران - الأنعام)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- تفسير الإمام ابن عرفة (المتوفى: ٨٠٣هـ) برواية تلميذه محمد بن خلفه الوشتاتي الأبي (المتوفى: ٨٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد حوالة، المجلد الثالث (الأعراف - الكهف)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- تفسير الإمام ابن عرفة (المتوفى: ٨٠٣هـ) برواية تلميذه محمد بن خلفه الوشتاتي الأبي (المتوفى: ٨٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: هشام الزار، المجلد الرابع (مريم - الزمر)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- تفسير الإمام ابن عرفة (المتوفى: ٨٠٣هـ) برواية تلميذه محمد بن خلفه الوشتاتي الأبي (المتوفى: ٨٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: هشام الزار، المجلد الخامس (غافر - الناس)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة -

- التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، المؤلف: محمد بن رزق بن عبد الناصر بن طرهوني الكعبي السلمي أبو الأرقم المصري المدني، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ، عدد
- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملّي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠ هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٢٤.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١ هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، عدد الأجزاء: ٢٠ جزءاً.
- جمال القراء وكمال الإقراء، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين سخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. مروان العطية - د. محسن خرابية، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ١.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، عدد الأجزاء: ١١.
- علل الوقف، المؤلف: الإمام أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (المتوفى: ٥٦٠ هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، الناشر: مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.
- فنون الأفتان في عيون علوم القرآن، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)، دار النشر: دار البشائر - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ١.
- قرة عين القراء في القراءات، المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المرندي، [ت بعد: ٥٨٨ هـ]، دراسة وتحقيق: نسبية عبد العزيز الراشد، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٨ هـ.
- القطع والانتناف، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النخّاس، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، وتخرّج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- المرشد في الوقف والابتداء، المؤلف: الإمام أبو محمد الحسن بن علي العماني، من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود بن محمد الأزوري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ١٤٢٣ هـ.
- المرشد في الوقف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي القراء والمفسرين، المؤلف: الإمام أبو محمد الحسن بن علي العماني (المتوفى قبل ٥٠٠ هـ)، دراسة وتحقيق: هند بنت منصور بن عون العبدلي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ١٤٢٣ هـ.
- مشكل إعراب القرآن، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧ هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ عدد الأجزاء: ٢.
- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، محمود خليل الحصري، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، ١٨٨ صفحة.
- المغني في القراءات، المؤلف: محمد بن أبي نصر بن أحمد الدهان النوزاوي، تحقيق: د. محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، الناشر: الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم (تبيان) ١٤٣٩ هـ.
- المكتفى في الوقف والابتداء، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤ هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، المؤلف: أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠ هـ)، المحقق: عبد الرحيم الطرهوني، الناشر: دار الحديث - القاهرة، مصر، عام النشر: ٢٠٠٨ عدد الأجزاء: ٢.
- منازل القرآن في الوقف؛ لأبي الفضل إسماعيل بن الفضل بن أحمد السراج الأصبهاني، المعروف بالإخشيذ (ت: ٥٢٤ هـ)، تحقيق ودراسة:

هويدا أبو بكر سعيد الخطيب، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى - مَكَّة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٣٩/١/١٤٤٠هـ.

- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، المؤلف: إبراهيم الجعبري (المتوفى: ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: نواف بن معيض الحارثي، رسالة ماجستير بقسم القرآن وعلومه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ.
- الوقف والابتداء في القرآن الكريم وأثرهما في الأحكام والتفسير للباحث: عبد الله علي المطيري، رسالة ماجستير بجامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، تاريخ المناقشة ١٤٢١هـ.
- الوقف والابتداء؛ لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن الغزالي النيسابوري (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: د. طاهر محمد الهمس، ط. جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم - دبي، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

الهوامش

- ^١ ينظر ترجمته: الدباج المذهب، ابن فرحون، ٣٣١/٢. غاية النهاية، ابن الجزري، ٢٤٣/٢. بغية الوعاة، السيوطي، ٢٢٩/١ الضوء اللامع، السخاوي ٩/ ٢٤٠. طبقات المفسرين، الداوودي، ٢٣٦/٢. سلم الوصول، حاجي خليفة، ٢٦٠/٣. البدر الطالع، الشوكاني، ٢٥٥/٢. ديوان الإسلام، ابن الغزوي، ٣٣٢/٣. الأعلام، الزركلي، ٣٤/٧. معجم المؤلفين، كحالة، ١١/ ٢٨٥. تراجم المؤلفين التونسيين، ١٠٥/١.
- ^٢ تكلمت الدكتوراة وسيلة بلعيد بالتفصيل عن منهجه في بحثها "محمد بن عرفة ومنهجه في التفسير"، المنشور في مجلة جامعة الزيتونة.
- ^٣ ينظر: مقدمة تفسير ابن عرفة، بتحقيق الدكتور حسن المناعي، ١/ ٣٧ - ٤٢، التفسير ورجاله، ابن عاشور، ص: ١١٣، التفسير واتجاهاته، وسيلة بلعيد، ص: ٢٨٩ - ٣٩٩.
- ^٤ تفسير ابن عرفة، ١٠٦/١.
- ^٥ ينظر: المكتفى، ١٧. الاقتداء، ١٢١/١.
- ^٦ ينظر: منازل القرآن، ٩٩.
- ^٧ ينظر: المرشد، ١٢٤/١.
- ^٨ ينظر: وصف الاهتداء، ٤٩/١.
- ^٩ منار الهدى، ٥٤/١. وينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٤٨٦/١.
- ^{١٠} تفسير ابن أبي حاتم، ٣٤/١.
- ^{١١} تفسير الطبري ٢٢٨/١.
- ^{١٢} تفسير ابن عرفة، ١٤٣/١.
- ^{١٣} ينظر: الإيضاح، ٤٩٨/١. الإبانة، ٢٣١.
- ^{١٤} ينظر: المكتفى، ١٩/١. المرشد، ١/ ١٤٢. الوقف والابتداء، ٢٤٢/١. الاقتداء، ١٣٣/٢. منار الهدى، ٦٢/١.
- ^{١٥} ينظر: وصف الاهتداء، ٥١/٢.
- ^{١٦} المكتفى، ١٩/١. ينظر: القطع والانتفاف، ص ٣٩. المرشد، ١/ ١٤٢.
- ^{١٧} المكتفى، ١١/١.
- ^{١٨} اختار هذا المذهب الإمام الحافظ أبو بكر أحمد البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) في كتابه شعب الإيمان (٢/ ٥٢١) وكذا غيره من العلماء؛ كالداني، والهمداني، وابن القيم، وابن الجزري، واشتهر هذا المذهب عن أكثر أهل الأداء. ينظر: القطع والانتفاف، النحاس، ٨٧/١، المكتفى، الداني، ١٤٦، زاد المعاد، ابن القيم، ٣٣٧/١، النشر، ابن الجزري، ٢٨٣/١، معالم الاهتداء، الحصري، ٥١. والوقف والابتداء، المطيري، ٩٢.
- ^{١٩} تفسير ابن عرفة، ٢٣٧/١.
- ^{٢٠} ينظر: جامع البيان، الطبري، ٤٩٧/١. قال السمين الحلبي: "والظاهر: أن جملة قوله: «وأعلم» معطوفة على قوله: «إني أعلم غيب»، فتكون في محل نصب بالقول، وقال أبو البقاء: «إنه مستأنف وليس محكيًا بالقول»، ثم جَوَزَ فيه ذلك". الدر المصون، ٢٧٠/١.
- ^{٢١} ينظر: وصف الاهتداء، ٥٦/١.
- ^{٢٢} ينظر: منار الهدى، ٦٨/١.

- ^{٢٣} البحر المحيط، ١٠/٣٦٧.
- ^{٢٤} الأصول في النحو، ١/٢٦٣.
- ^{٢٥} تفسير ابن عرفة، ١/٦٤٩.
- ^{٢٦} ينظر: الإيضاح، ٢/٥٦٥. المكتفى، ١/٣٨. وينظر أقوال العلماء في المسألة: المرشد، العماني، ١/٤١١. علل الوقوف، السجاوندي، ١/٣٦١. الهادي، الهمذاني، ١/١٤٢. وينظر: جامع البيان، الطبري، ٦/٢٠١. الجامع، القرطبي، ٤/١٦. البحر المحيط، أبو حيان، ٣/٣٠. الدر المصون، السمين الحلبي، ٣/٢٩.
- ^{٢٧} أخرجه ابن أبي داوود في المصاحف ص ٥٩، وهي قراءة شاذة. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٢/٤٠١.
- ^{٢٨} أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ١/١١٦، وابن جرير، ٥/٢١٨، وابن المنذر (٢٥٤)، وابن الأنباري في كتاب الأضداد ص ٤٢٦، والحاكم، ٢/٢٨٩. وهي قراءة شاذة. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٢/٤٠١.
- ^{٢٩} ينظر: الوقف والابتداء، الغزال، ١/٣٤٢. وصف الاهتداء، الجعبري، ١/١٠٧.
- ^{٣٠} فتح الباري، ٨/٢١٠.
- ^{٣١} قال المحقق: (ولم أعر على هذه المقولة في لطائف المنن من الصفحة ١٠٠ إلى الصفحة ١٤٢). ينظر: تفسير ابن عرفة، ٢/٦١٨.
- ^{٣٢} تفسير ابن عرفة، ٢/٦٢٠.
- ^{٣٣} ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٢/٦٢٨. القطع والانتفاف، النحاس، ٢١٨. المكتفى، الداني، ١/٦٤. المرشد، العماني، ٢/٩٤. الوقف والابتداء، الغزال، ١/٤٨٩. منازل القرآن، السراج، ٣١٣. الاقتداء، النكزوي، ٢/٦١. علل الوقوف، السجاوندي، ٢/٤٧١. الهادي، الهمذاني، ١/٢٩٠. وصف الاهتداء، الجعبري، ١/١٨٧. منار الهدى، الأشموني، ١/٢٣٠.
- ^{٣٤} ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ١/١٦٦. فنون الأفتان، ابن الجوزي، ٣٥٧. جمال القراء، السخاوي، ٦٦٧.
- ^{٣٥} تفسير ابن عرفة، ٣/٤١٠.
- ^{٣٦} ينظر: الاقتداء، ٢/٤٢٦.
- ^{٣٧} ينظر: المكتفى، ١/١٠٣. منار الهدى، ١/٣٦٢.
- ^{٣٨} ينظر: وصف الاهتداء، ٢/٢٨٥.
- ^{٣٩} الإيضاح، ٢/٧٢٠. وينظر: القطع والانتفاف، النحاس، ٣٣١. الإبانة، الخزاعي، ٦٣٧. المرشد، العماني، ٢/٢٥٦.
- ^{٤٠} ينظر: جامع البيان، الطبري، ١٦/٣٦١. الجامع، القرطبي، ٩/١٦٥. البحر المحيط، أبو حيان، ٦/٢٥٦. قال السمين الحلبي: قال الزمخشري: فإن قلت: قوله {وهمَّ بها} داخل تحت القسم في قوله: {ولقد همَّت به} أم خارج عنه؟ قلت: الأمران جائزان، ومن حق القارئ إذا قصد خروجَه من حُكم القسم وجعلَه كلاماً برأسه: أن يقف على قوله: {ولقد همَّت به} ويبتدئ قوله: {وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه} وفيه أيضاً إشعار بالفرق بين الهمَّين". الدر المصون، ٦/٤٦٧.
- ^{٤١} ينظر: البحر المحيط، ٦/٣٠٥. ليس في نص أبي حيان في تفسيره دلالة على هذا، بل كلامه بخلاف هذا. فلعل في الاستدلال به نظراً، أو لعله ذكره في غير تفسيره. ونص كلامه في البحر المحيط: (الثالث: أن يكون جزاؤه خبر مبتدأ محذوف، أي: المسؤول عنه جزاؤه، ثم أفتوا بقولهم: {ومن وُجد في رحله فهو جزاؤه}، كما يقول مَنْ يُستفتى في جزاء صيد المحرم: جزاء صيد المحرم، ثم تقول: {ومن قتله منكم متعمداً فجزاءٌ مثله ما قُتل من النعم} قاله الزمخشري. وهو متكلف؛ إذ تصوير الجملة من قوله: المسؤول عنه جزاؤه، على هذا التقدير ليس فيه كثير فائدة؛ إذ قد علم من قوله: {فما جزاؤه} أن الشيء المسؤول عنه جزاء سرقته، فأى فائدة في نطقهم بذلك؟ وكذلك القول في المثال الذي مثَّل به من قول المستفتي).
- ^{٤٢} تفسير ابن عرفة، ٣/٤٥١. وينظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ٦/٥٣٠.
- ^{٤٣} ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٢/٧٢٦. القطع والانتفاف، النحاس، ٣٣٥. المكتفى، الداني، ١/١٠٥. المرشد، العماني، ٢/٢٦٧.
- ^{٤٤} مشكل إعراب القرآن، ١/٣٩٠.
- ^{٤٥} البحر المحيط، ١/٦١.
- ^{٤٦} البحر المحيط، ١/٦٤٣.

^{٤٧} البحر المحيط، ٣٦٧/١٠.

^{٤٨} ينظر: الدر المصون، ٦١٧/١٠.

^{٤٩} يقصد أن الضمير محذوف من كلمة فصارت بعد الحذف يدعو.

^{٥٠} النص في البحر المحيط هكذا: "أن يكون يدْعُوا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَذَلِكَ مُبْتَدَأً، وَهُوَ: فَضْلٌ أَوْ مُبْتَدَأٌ، وَحُذِفَ الضَّمِيرُ مِنْ {يَدْعُوا} أَي: يَدْعُوهُ، وَقَدَّرَهُ مَدْعُوًّا، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ يَدْعُوهُ لَا يُقَدَّرُ مَدْعُوًّا، إِنَّمَا يُقَدَّرُ دَاعِيًّا، فَلَوْ كَانَ يُدْعَى مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ لَكَانَ تَقْدِيرُهُ مَدْعُوًّا جَارِيًّا عَلَى الْقِيَاسِ". اهـ (البحر المحيط. ٧/ ٤٩١).

^{٥١} تفسير ابن عرفة، ٢٨٨/٤. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٧/ ٤٩١. الدر المصون، السمين الحلبي، ٨/ ٢٨٣.

^{٥٢} ينظر: المكتفى، الداني، ١٣٦/١. المرشد، العماني، ٢/ ٤١١. منار الهدى، الأشموني، ١/ ٣٦٧. وينظر: جامع البيان، الطبري،

١٥/ ٥٧٨. الجامع، القرطبي، ١٢/ ١٨. البحر المحيط، أبو حيان، ٧/ ٤٩٠. الدر المصون، السمين الحلبي، ٨/ ٢٣٨.

^{٥٣} بغير لام: أبو مجلز، وابن خثيم، والجوني، وهي قراءة عبد الله. ينظر: قرّة عين القراء، المرندي، ١٠٨٦، المغني، النوزاوي، ١٢٨٣. الكشف، الثعلبي، ٧/ ١٠.

^{٥٤} ينظر: جامع البيان، الطبري، ١٨/ ٥٧٨.

^{٥٥} تفسير ابن عرفة، ٥/ ٤١٧.

^{٥٦} ينظر: المرشد، ٢/ ٧٦٦. منازل القرآن، ٩٧٢.

^{٥٧} ينظر: علل الوقوف، ٣/ ١٠٠٦.

^{٥٨} ينظر: الإبانة، ١٠٤٥. الوقف والابتداء، ٣/ ٢٦٤. منار الهدى، ٢/ ٣٢٩.

^{٥٩} ينظر: الاقتداء، ٤/ ٢٨٤.

^{٦٠} تفسير ابن عرفة، ٤/ ٢٥٣. بتحقيق جلال الدين الأسيوطي.

^{٦١} الاقتداء، ٤/ ٣٤٠.

^{٦٢} القطع والائتناف، ١/ ٢١٧؛ البحر المحيط، أبو حيان، ٤/ ٤١٦.

^{٦٣} تفسير ابن عرفة، ٢/ ٣٤٢.

^{٦٤} منار الهدى، ٢/ ٣٤٩. الاقتداء، ٤/ ٣٤١. وينظر: المكتفى، ١/ ٢١٩. وينظر كذلك: البحر المحيط، أبو حيان، ١٠/ ٢١٤.

^{٦٥} (سلطانيه) عند أصحاب هذا القول اسمٌ منادى وحُذِفَ قبله حرف النداء.

^{٦٦} تفسير ابن عرفة، ٥/ ٥١٢.

^{٦٧} ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٢/ ٩٤٦. القطع والائتناف، النحاس، ٧٥٨. المكتفى، الداني، ١/ ٢٢٢. المرشد، العماني، ٢/ ٨٠٤. علل

الوقوف، السجاوندي، ٣/ ١٠٤١. وصف الاهتداء، الجعبري، ٢/ ٤٨١. منار الهدى، الأشموني، ٢/ ٣٦٢.

^{٦٨} ينظر: موسوعة التفسير بالمأثور، ٢١/ ١٩٨.